الحمد لله

الجمهورية التونسية

مجلس المنافسة

الجلسة العامة

القطاع: الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة.

الرأي عدد 162590

الصّادر عن مجلس المنافسة

بتاريخ 26 ماي 2016

إنّ مجلس المنافسة،

بعد اطلاعه على مكتوب وزير التجارة والصناعات التقليدية المرسم بكتابة المجلس تحت عدد 162590 بتاريخ 2 مارس 2016 والذي طلب بمقتضاه من المجلس إبداء الرأي حول مشاريع كراسي شروط يتعلقان بضبط الشروط الفنية لربط وتصريف الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة بالشبكة الوطنية وعقدي شراء الكهرباء وفقا لمقتضيات الفصل 11 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 370 لسنة 2006 المؤرّخ في 3 فيفري 2006 المتعلّق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص الترتيبية.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التّظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصيغ القانونية لجلسة يوم 26 ماي 2016.

وبعد التأكّد من توفر النّصاب القانوني.

وبعد الاستماع إلى المقرّر السيدة كوثر الشابي في تلاوة تقريرها الكتابي.

وبعد المداولة استقرّ رأي الجلسة العامّة لمجلس المنافسة على ما يلي:

I - محتوى الإستشارة:

تضمّنت الإستشارة الراهنة التنصيص ضمن المصاحيب على مشاريع كراسي شروط يتعلّقان بضبط الشروط الفنيّة لربط وتصريف الطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجدّدة بالشبكة الوطنية وعقدي شراء الكهرباء مع ترجمتها وشرح الأسباب.

إلا أنه بالتبّت في الوثائق المرفقة لطلب الإستشارة الراهنة تبين توفر النسخة الفرنسية فحسب إذ لا تتضمّن الوثائق المحالة لطلب الإستشارة الراهنة لا على النسخة العربية ولا على وثيقة شرح الأسباب.

II - الإجراءات:

-تمت مراسلة وزارة التجارة لطلب النسخة العربية ووثيقة شرح الأسباب المنقوصة وذلك بمقتضى مراسلة مرسمة بكتابة المجلس بتاريخ 18 مارس 2016.

III- الملاحظات:

- وردت الإستشارة الراهنة منقوصة من وثيقة شرح الأسباب وذلك مخالف لما تقتضيه أحكام الفصل 3 من الأمر عدد 370 لسنة 2006 المؤرخ في 3 فيفري 2006 والمتعلق بضبط إجراءات وصيغ الإستشارة الوجوبية لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص الترتيبية التي تنص على أنه: "تحال مشاريع النصوص الترتيبية إلى مجلس المنافسة مرفوقة بوثيقة شرح الأسباب".

- كما لم تتضمّن الإستشارة الراهنة مشاريع النصوص الترتيبية باللغة العربية والحال أنّ النسخة الفرنسية يتم الإستئناس بها وأنّ الأصل هو اعتماد النسخة العربية لمشاريع النصوص الترتيبية طبقا لأحكام الفصل الأول من الدستور والذي ينصّ على أنّ: "تونس دولة حرّة، مستقلة، ذات سيادة الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".

وتبعاً لذلك قرّر المجلس عدم قبول الإستشارة الراهنة.

وصدر هذا الرأى عن الجلسة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 26
ماي 2016 برئاسة السيد الحبيب جاء بالله ومضوية السيدتين سلوى بن
والي ومالدة بن جعفر والسادة فوزي بن عثمان ومحمد بن فرج
والهادي بن مراد وشكري المامغلي وأمن كتابة الجلسة السيد نبيل
السماتي.

الرئيس